العلاقة بين الاستثمارات العربية البينية والإنتاجية الكلية للعناصر

علياء نبيل بسيوني

مدرسة الاقتصاد بكلية التجارة وإدارة الأعمال،
جامعة حلوان ــ مصر.

مقدمة

تمثل الاستثمارات المباشرة البينية أحد المداخل الأساسية لدعم التكامل الاقتصادي الإقليمي، فضلاً عن دورها كآلية لتحقيق تراكم رأس المال ونقل التكنولوجيا تبعاً لما تقوله النظرية الاقتصادية في شأن مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر عموماً[١]. وتكتسب دراسة الاستثمارات العربية البينية أهمية خاصة تنبع من حقيقة مؤداها أن الاقتصادات العربية تعاني قصوراً في هياكل الإنتاج وتشابه فروع النشاط الاقتصادي وتردي المستوى التكنولوجي، ما ينعكس سلباً على نمط التبادل التجاري وحجمه فيما بينها. وبذلك يبقى مدخل التكامل التجاري محدود الأثر، في حين تبرز ضرورة إقامة قاعدة إنتاجية ناضجة تكنولوجياً، باعتبارها السبيل لبلوغ هدف التكامل الاقتصادي المنشود[٢]. وجدير بالذكر أن هذا الوضع يتناقض مع وقائع تجربة «السوق الأوروبية المشتركة» التي قامت على دعائم المبادلات التجارية من هياكل إنتاجية متنوعة ومتطورة[٣].

١ ـ مشكلة الدراسة

من هذا المنطلق، يتعين البحث في مدى مساهمة الاستثمارات العربية البينية في إقامة هذه القاعدة الإنتاجية، خاصة في ظل احتمالات تراجع الاستثمارات المباشرة الوافدة من الدول الأجنبية في أعقاب الأزمة المالية الأمريكية الراهنة. وفي هذا الصدد، ركّزت هذه الدراسة على تناول جانب أساسي هو مدى قدرة هذه الاستثمارات على القيام بدور في نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (Total Factor Productivity (TFP)) للاقتصادات التي تستضيفها، وذلك باعتبارها مؤشراً مهماً للتقدم الفني الذي يجب أن تتسم به هذه القاعدة.

٢ ـ فرضية الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة المراد اختبارها في الآتي:

«تمارس الاستثمارات المباشرة العربية البينية تأثيراً طردياً ومعنوياً إحصائياً على نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج للاقتصادات المضيفة لها».

٣ ـ أهداف الدراسة

يمكن إيجازها في الآتي:

- التعرف إلى أبعاد العلاقة بين الاستثمارات المباشرة بوجه عام والإنتاجية الكلية للعناصر.

---

(١) Pavida Pananond, «Intra-Regional Investment: The Neglected Aspect of Asean Integration,» paper presented at: The Asian Regional Workshop on Free Trade Agreements (2009).

(٢) عبد الحميد بوخاري، «الاستثمارات العربية البينية: الواقع والآفاق،» **الباحث**، العدد ٧ (٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠).

(٣) محمود عبد الفضيل، «بنية واتجاهات الاستثمارات العربية البينية،» الجزيرة نت (٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧)، < http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/96f7ca70-4920-4c7b-8d01-3e27127eb919 >.

- تحليل واقع الاستثمارات المباشرة العربية البينية وأهم محدداتها وتوزيعها القطاعي.
- قياس تأثير الاستثمارات المباشرة العربية البينية في نمو الإنتاجية الكلية للعناصر.

٤ ـ فترة الدراسة

تغطي الدراسة الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٨. ويُعزى اختيار هذه الفترة إلى ما شهدته تدفقات هذه الاستثمارات من تطور ملحوظ فيها، إذ ارتفعت قيمتها من ١,٤٣ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى نحو ٣٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨[٤]. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها تحسن مناخ الاستثمار بصفة عامة في المنطقة العربية، وإنشاء المدن الاقتصادية المتكاملة، والطفرة النفطية.

٥ ـ منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة في منهجيتها على إطارين، أحدهما نظري يتم فيه استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي في التعرف إلى قنوات العلاقة بين الاستثمارات المباشرة والإنتاجية الكلية للعناصر، وذلك استناداً إلى مساهمات الفكر الاقتصادي في هذا الصدد، وما هو متاح من الدراسات التطبيقية، سواء على المستوى العالمي أو العربي، مع الوقوف على مدى اتفاق نتائجها مع ما ورد في نظريات الفكر. ويستتبع ذلك تحليل تطور الاستثمارات المباشرة العربية البينية والعوامل الحاكمة لها وكيفية توزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة في فترة الدراسة.

وأما عن الإطار التطبيقي للدراسة، فقد تضمن قياس تأثير هذه الاستثمارات في نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في العينة محل الدراسة، وهي تضم كلاً من السعودية وسورية والأردن واليمن ومصر وتونس والجزائر والمغرب والسودان. وقد تم قياس هذا التأثير على خطوتين: تمثلت أولاهما بإعداد نموذج لتقدير هذه الإنتاجية من خلال الإطار النيوكلاسيكي المحاسبي للنمو (New-Classical Growth Accounting Framework) الذي يعالجها بوصفها بواقي سولو (Solow Residuals). وقد اتخذ هذا النموذج شكل الصيغة اللوغاريتمية لدالة إنتاج كوب/ دوغلاس. وأما بالنسبة إلى الخطوة الثانية فقد تمثلت بإعداد نموذج لتقدير تأثير الاستثمارات المباشرة العربية البينية في معدل نمو الإنتاجية الكلية ـ الذي تمّ الحصول عليه من الخطوة الأولى ـ وذلك بوصفها تمثل أحد المحددات المهمة لهذه الإنتاجية، فضلاً عن إدخال بعض العوامل الأخرى الحاكمة في النموذج بما يتفق مع البيانات المتاحة وما قد تضمنه التوصيف النظري من دراسات سابقة.

هذا وتتمثل طريقة التقدير المستخدمة في النموذجين في أسلوب الانحدار المدمج لبيانات

(٤) **التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية** (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠٠٨).

المقطع العرضي التي تضم تسعة بلدان عربية مضيفة لهذه الاستثمارات والسلاسل الزمنية التي تضم ١٤ عاماً، إذ يتميز هذا الأسلوب بالتغلب على كثير من المشكلات التي تظهر عند تقدير السلاسل الزمنية وحدها، بالإضافة إلى كونه يتيح الحصول على عدد كبير من المشاهدات على النحو الذي يؤدي إلى قوة النتائج التي تمّ التوصل إليها، وذلك بدلاً من تقدير معادلة منفردة لكل دولة على حدة. وقد تم دمج البيانات اعتماداً على طريقة التأثيرات الثابتة (Fixed Effects)، كما هو الحال في دراسات م. أيهان كوس، وإسوار باراساد، وماركو تيرونيس[٥].

أولاً: الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة

يستعرض هذا المبحث أهم الدراسات التي سبق أن تناولت العلاقة بين الاستثمارات المباشرة والإنتاجية الكلية للعناصر، إذ سيتم تباعاً عرض الدراسات التي تمت على المستوى العالمي، ثم على المستوى العربي.

لقد تضمنت دراسة بريان آيثين وآن هاريسون[٦] نحو ٤٠٠٠ مشروع، تعمل في القطاع الصناعي في فنزويلا في الفترة الممتدة ما بين ١٩٧٦ و١٩٨٩. وتوصلت باستخدام طريقة المربعات الصغرى إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمارس تأثيراً سالباً ومعنوياً إحصائياً في إنتاجية المشروعات المحلية. وقد فسرت ذلك بوجود أثر منافسة سلبي يحدث في الأجل القصير، ومضمونه أن الشركات الأجنبية تقوم بسحب الطلب بعيداً عن المشروعات المحلية لما تتمتع به من مزايا، ومن ثم يقل إنتاج الأخيرة وترتفع أكلافها المتوسطة، إذ تتوزع الأكلاف الثابتة على نصيب سوقي أقل حجماً.

كما هدفت دراسة بين كزو[٧] إلى تحليل تأثير الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات، بوصفها أداة لنشر التكنولوجيا الدولية، وذلك بالتطبيق، في ٤٠ دولة تتمثل فيها الاقتصادات النامية والمتقدمة مناصفةً. وقد توصلت، باستخدام تحليل الانحدار المدمج، إلى تأييد تحقق الآثار الموجبة في الإنتاجية في الدول المتقدمة، في حين لم يكن التأثير معنوياً في الدول النامية. وقد ذهبت الدراسة إلى أن ذلك يُعزى إلى ضرورة توفر حدّ أدنى من رأس المال البشري في الدول المضيفة، حتى تستفيد من النقل التكنولوجي، وقد قدرته بمؤشر حصول الذكور على التعليم الثانوي بما يتراوح ما بين ١,٤ ـ ٢,٤ سنة، في

(٥) M. Ayhan Kose, Eswar S. Prasad and Marco Terrones, «Does Openness to International Financial Flows Raise Productivity Growth?,» *International Monetary Fund*, Working Paper; no. 242 (2008), and Anthony Enisan Akinlo, «Macroeconomic Factors and Total Factor Productivity in Sub-Saharan African Countries,» *International Research Journal of Finance and Economics*, no. 1 (2006).

(٦) Brian J. Aithen and Anne E. Harrison, «Do Domestic Firms Benefit from Direct Foreign Investment?: Evidence from Venezuela,» American Economic Review, vol. 89, no. 3 (1999)

(٧) Bin Xu, «Multinational Enterprises, Technology Diffusion, and Country Productivity Growth,» *Journal of Development Economics*, vol. 62, no. 2 (2000).

حين كان المستوى المحقق في الدول النامية محل العينة نحو ٠,٥٢ سنة فقط.

وقد أبدت دراسة دجنكوف وهوكمان[٨] التأثير السلبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في إنتاجية المشروعات العاملة في قطاع الصناعة التحويلية في التشيلي في الفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦، ولكنها قدّمت تفسيراً آخر لذلك يتعلق بضرورة وجود حد أدنى من القدرة التكنولوجية للاقتصاد المضيف، معبراً عنه بمستوى الإنفاق على البحوث والتطوير. ويعكس هذا التفسير أهمية تقدير حجم الفجوة التكنولوجية بين الاقتصاد المصدر للاستثمارات والاقتصاد المضيف لها، إذ كلما اتسعت، قلّت احتمالية حدوث آثار موجبة في الإنتاجية. ويبدو ذلك الأمر أكثر وضوحاً في الدول النامية[٩].

وعلى النقيض من النتائج السابقة فقد توصلت دراسة يو تشين[١٠] إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمارس تأثيراً موجباً ومعنوياً إحصائياً في معدل نمو الإنتاجية في المقاطعات الصينية في الفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٩، باستخدام تحليل بيانات الغلاف. واتفقت معها دراسة إيرول تايماز وكميل يلماز[١١]، إذ وجدت أن زيادة هذه الاستثمارات بنسبة ١٠ بالمئة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية بنسبة ٢ بالمئة، وذلك باستخدام تحليل الانحدار لبياناتٍ على مستوى الشركات العاملة في الصناعة التركية في الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٦.

أما على مستوى الدول فقد قامت دراسة أكينلو[١٢] ببحث تأثير عدد من المتغيرات الاقتصادية في الإنتاجية الكلية للعناصر في ٣٤ دولة أفريقية في الفترة ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٢. وباستخدام تحليل الانحدار المدمج بالأسلوب الثابت تحققت الدراسة من وجود تأثير إيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة كأحد محددات الإنتاجية. وقد أكدت ذلك دراسة كوز، وباراساد، وتيرونيس[١٣] التي ضمّت ٢١ دولة صناعية و٤٦ دولة نامية في الفترة ١٩٦٦ ـ ٢٠٠٥ مستخدمة طريقة القياس نفسها.

وقد أشارت هذه الدراسة إلى أهمية إدخال بعض العوامل الحاكمة الأخرى مثل مدى

(٨) Simeon Djankov and Bernard Hoekman, «Foreign Investment and Productivity Growth in Czech Enterprises,» *World Bank Policy Research*, Working Paper, no. 2115 (1999).

(٩) Kamal Saggi, «International Technology Transfer to Developing Countries,» *Commonwealth Economic Paper Series*, no. 64 (2004).

(١٠) Yu Chen, «Evidence of the Effect of Openness on TFP and its Components: The case of Chinese Provinces,» Cerdi (2001), <http://www.cerdi.org/collogue/idrec 2001/chenyu.pdf>.

(١١) Erol Taymaz and Kamil Yilmaz, «Foreign Direct Investment and Productivity Spillovers- Identifying Linkages Through Product-Based Measures,» (2008), <http://www.esam.itu.edu.tr/NottinghamWorkshopPapers/TaymazYilmaz_June09.pdf>.

(١٢) Akinlo, «Macroeconomic Factors and Total Factor Productivity in Sub-Saharan African Countries».

(١٣) Kose, Prasad and Terrones, «Does Openness to International Financial Flows Raise Productivity Growth?».

الانفتاح التجاري ومستوى جودة الإطار المؤسسي ودرجة العمق المالي ومعدل النمو السكاني، إذ تبين أن لكل منها تأثير موجب في الإنتاجية عدا النمو السكاني، فهو يمارس تأثيراً سالباً.

أما الدراسات التي أُجريت على مستوى البلدان العربية، فيُلاحظ أنها لم تتناول تحديداً قياس العلاقة بين الاستثمارات المباشرة العربية البينية والإنتاجية الكلية للعناصر التي هي مناط اهتمام هذه الدراسة. وإنما المتاح منها تناول تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي لهذه البلدان عموماً، بينما تعرّض عدد قليل جداً منها لتأثير هذه الاستثمارات الأجنبية في الإنتاجية الكلية للعناصر، ونوجز هذا العدد في الآتي:

توصلت دراسة منى حداد وآن هاريسون[١٤] باستخدام تحليل الانحدار للبيانات على مستوى مشروعات قطاع الصناعة التحويلية في المغرب في النصف الثاني من الثمانينيات، إلى أن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي إلى انخفاض إنتاجية المشروعات المحلية. وفسرت ذلك بأثر المنافسة السلبي كما هو الحال في دراسة آيثين وهاريسون[١٥].

وقد قامت دراسة علي صادق وعلي بلبل[١٦] بقياس أثر الاستثمارات الأجنبية في التنمية التكنولوجية العربية معبَّراً عنها بالإنتاجية الكلية للعناصر، وذلك في عينة تضم ٦ بلدان عربية هي عمان، والمغرب، والسعودية، والأردن، وتونس، ومصر في الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٩٨. واستخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية، وتبين عدم تحقق تأثير موجب لها. وقد أرجعت الدراسة ضعف جاذبية المنطقة العربية لاستثمارات الدول الأجنبية الكبرى مثل الولايات المتحدة واليابان ودول الاتحاد الأوروبي، إلى عدم توفر الدوافع التي تسعى إليها هذه الاستثمارات، وتتمثل بالبحث عن الأسواق الكبيرة اللازمة لتصريف المنتجات (Market-seeking)، وبالبحث عن الأكلاف المنخفضة للإنتاج (Efficiency-seeking)، ذلك أن المنطقة العربية تعاني انخفاض مستوى الدخل، فضلاً عن ارتفاع أكلاف عنصر العمل نسبياً، وانخفاض مهارته عن نظيره في الدول النامية الأخرى الجاذبة للاستثمارات، مثل دول أمريكا اللاتينية وجنوب وشرق آسيا.

كما تضمنت دراسة سيغني كروغستوب وليندا مطر[١٧] تحليلاً لمقومات القدرة الاستيعابية للاقتصاد العربي، والتي تحدد مدى استفادته من الوفورات الإيجابية للاستثمارات

(١٤) Mona Hadad and Ann Harrison, «Are There Positive Spillovers from Direct Foreign Investment?: Evidence from Panel Data for Morocco,» *Journal of Development Economics*, vol. 42 (1993).

(١٥) Aithen and Harrison, «Do Domestic Firms Benefit from Direct Foreign Investment?: Evidence from Venezuela».

(١٦) Ali T. Sadik and Ali A. Bolbol, «Capital Flows, FDI, and Technology Spillovers: Evidence from Arab Countries,» *World Development*, vol. 29, no. 12 (2001).

(١٧) Signe Krogstup and Linda Matar, «Foreign Direct Investment, Absorptive Capacity and Growth in the Arab World,» HEI, Working Paper, no. 2 (2005).

الأجنبية المباشرة على التكنولوجيا، ومن ثم الإنتاجية. وترى أن هذه المقومات تتمثل بمستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج المحلي ومدى حجم الفجوة التكنولوجية، والمستوى التعليمي للقوة العاملة، ومستوى التطور المالي، ومستوى جودة الإطار المؤسسي. وقد اعتمدت على كل من نتائج الدراسات التطبيقية للدول المتقدمة وبعض المؤشرات التقريبية القليلة المتاحة في البلدان العربية. وخلصت إلى أنه باستثناء كل من بلدان مجلس التعاون الخليجي ولبنان وتونس، فمن المتوقع ألا تحقق باقي البلدان استفادة من هذه الاستثمارات.

ثانياً: الخلفية الفكرية للعلاقة بين الاستثمارات المباشرة والإنتاجية الكلية للعناصر

تجد العلاقة بين الاستثمارات المباشرة والإنتاجية الكلية للعناصر أساسها الفكري في كل من: النظرية النيوكلاسيكية التقليدية، ونظرية النمو الضمني (الداخلي) الحديثة. فقد قدمت النظرية النيوكلاسيكية التقليدية بمساهمات الاقتصادي روبرت سولو (Robert Solow) في عام ١٩٥٦ اللبنة الأولى في قياس هذا النوع من الإنتاجية، بوصفها تمثل البواقي في الإطار المحاسبي النيوكلاسيكي للنمو. ويستند هذا الإطار إلى دالة إنتاج كوب/ دوغلاس الأسية، ويفيد بأن نمو الاقتصاد يعد محصلة للنمو في كل من التراكم الرأسمالي والعمل والإنتاجية الكلية للعناصر. وتشير هذه الإنتاجية إلى مستوى التقدم الفني باعتباره مسؤولاً عن تفسير الزيادة في الناتج في الأمد الطويل، والتي لا يكون مصدرها الكميات المستخدمة من المدخلات، وإنما كفاءة هذا الاستخدام. ويمكن التعبير عن تأثيرها بيانياً بواسطة انتقال دالة الإنتاج إلى أعلى مع وجود القدر نفسه من المدخلات، كما يمكن حسابها بواسطة المعادلة الآتية[١٨].

$$\frac{A^{\bullet}}{A} = \frac{Y^{\bullet}}{Y} - \alpha \frac{K^{\bullet}}{K} - B\frac{L^{\bullet}}{L}$$

حيث إن:

$\frac{A^{\bullet}}{A}$ = معدل التغير في الإنتاجية الكلية للعناصر (معدل التقدم الفني).

$\frac{Y^{\bullet}}{Y}$ = معدل التغير في الناتج.

$\frac{K^{\bullet}}{K}$ = معدل التغير في رأس المال.

(١٨) Safdar Ullah Khan, «Macro Determinants of Total Productivity in Pakistan,» *SBP Research Bulletin*, vol. 2, no. 2 (2006).

$\frac{L^{\bullet}}{L}$ = معدل التغير في العمل.

α = مرونة الناتج لرأس المال.

B = مرونة الناتج للعمل.

كما عالج التحليل النيوكلاسيكي الإنتاجية باعتبارها متغيراً خارجياً، ومن ثم فهو لم يقدم تفسيراً مقبولاً لاحتمالات تزايدها أو انخفاضها[١٩]. وقد دعاه ذلك إلى الفصل بين الاستثمارات الوافدة المباشرة والإنتاجية، إذ اقتصر دور هذه الاستثمارات على زيادة التراكم الرأسمالي، شأنها في ذلك شأن الاستثمارات المحلية.

أما في ما يتعلق بنظريات النمو الضمني، فقد عالجت قصور التحليل النيوكلاسيكي. وتبعاً لها باتت العملية التكنولوجية متغيراً داخلياً ينبغي البحث في القوى الدافعة لها بما يحقق لها التواصل والاستمرارية. فقد ركزت هذه النظرية على الدور الذي تقوم به الاستثمارات الوافدة المباشرة باعتبارها أحد المحددات المهمة لنمو الإنتاجية الكلية للعناصر. وترى في هذا الصدد أن هذه الاستثمارات تشجع على إدخال مزايا تكنولوجية موسعة في دالة إنتاج الاقتصاد المضيف لها، والتي تعمل على تعويض أثر تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال في الأجل القصير، ومن ثم يحتفظ الاقتصاد بمسار نموه في الأجل الطويل[٢٠] وقد وجهت هذه النظرية الاهتمام نحو قضايا توليد المعرفة التكنولوجية وآليات انتقالها ودور الإنفاق على البحوث والتطوير (R & D) وتراكم رأس المال البشري ومساهمات الاستثمارات الخارجية المباشرة في تحقيق مثل هذه المزايا[٢١].

وقد تعارف الفكر الاقتصادي على إطلاق مسمى «Productivity Spillovers» (الآثار الجانبية للإنتاجية) على المزايا التكنولوجية التي تمارسها هذه الاستثمارات على الإنتاجية، والتي يمكن اعتبارها نوع من الوفورات الخارجية غير المباشرة التي لا يتم احتساب قيمتها تبعاً لمعايير السوق[٢٢]، ويمكن التمييز كالتالي بين خمس آليات يمكن أن تنتقل عبرها هذه الآثار الإيجابية تبعاً للعديد من الأدبيات[٢٣].

(١٩) Akinlo, «Macroeconomic Factors and Total Factor Productivity in Sub-Saharan African Countries».

(٢٠) Dierk Harzer, Stephan Klasen and Nowak-Lehman Danzinger, «In Search of FDI-Led Growth in Developing Countries,» *Ibero-America Institute for Economic Research (IAI)*, Discussion Paper, no. 150 (2006).

(٢١) Emma Xiaoqin Fan, «Technical Spillovers from Foreign Direct Investment-A Survey,» *ERD*, Working Paper, no. 33 (2002).

(٢٢) Magnus Blomström and Ari Kokko, «Multinational Corporations and Spillovers,» *Journal of Economic Survey*, vol. 12, no. 2 (1998).

(٢٣) Holger Görg and David Greenaway, «Much Ado about Nothing?: Do Domestic Firms Really =

١ ـ **المحاكاة**: يقصد بها تقليد التكنولوجيا التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات فيما يُعرف بالهندسة العكسية، ويتوقف نجاح ذلك على درجة تعقد التكنولوجيا محل التقليد.

٢ ـ **مكاسب رأس المال البشري**: تتعلق برفع مستوى كفاءة العمالة الوطنية جراء احتكاكها بالتكنولوجيا المتقدمة لهذه الشركات، وما تتلقاه في أثناء عملها بها من أنشطة تدريبية وخبرات، يمكن أن تنتقل فيما بعد إلى شركات محلية من خلال الحراك الوظيفي.

٣ ـ **المنافسة**: تشير إلى ما يترتب على دخول الشركات متعددة الجنسيات في سوق الدولة المضيفة من منافسة حادة تجبر الشركات المحلية على ضرورة استخدام مواردها الحالية على نحو أكثر كفاءة، أو ضرورة تبني تقنيات فنية جديدة حتى تتمكن من البقاء في السوق.

٤ ـ **الدخول في أسواق التصدير**: يُقصد بها قدرة هذه الشركات على تهيئة سبل دخول الشركات المحلية إلى الأسواق الدولية عبر ما تنشئه من مشروعات بنية أساسية، مثل شبكات النقل والتوزيع، فضلاً عما تتيحه من معلومات عن طبيعة التعامل في هذه الأسواق ومتطلبات التسويق الدولي وأذواق المستهلكين.

٥ ـ **الروابط الأفقية والرأسية**: تشير الروابط الأفقية إلى التفاعلات بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية التي تعمل معها في القطاع (أو الصناعة) نفسه وأما الرأسية فيُقصد بها التفاعلات بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية التي تعمل في قطاعات (صناعات) مكملة. وقد يتخذ هذا التكامل شكل «الارتباط الخلفي»، حينما تكون المشروعات المحلية هي المورد للمدخلات الوسيطة، أو شكل «الارتباط الأمامي»، حينما تكون هي المنفذ لتصريف المنتجات. ويعتبر الشكل الأول للتكامل هو الأكثر فعالية لأنه يسمح بالاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير والالتزام بمعايير الجودة.

ثالثاً: تحليل واقع الاستثمارات المباشرة العربية البينية

أصبحت الاستثمارات العربية البينية تمثل جزءاً مهماً من إجمالي المباشرة الوافدة إلى المنطقة العربية. فقد شهدت تدفقات هذه الاستثمارات نمواً ملحوظاً في الفترة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٨، إذ وفقاً للبيانات المتوفرة، فقد تزايدت قيمتها من ١,٤٣ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى نحو ٣٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، بمعدل زيادة قدره ٢٢,٧٨ بالمئة. وقد تصدّرت السعودية قائمة الدول المضيفة للاستثمار، باستثمارات إجمالية للفترة بلغت حوالى ٥٢,٨ مليار دولار وحصة بلغت ٣٩,١ بالمئة من الإجمالي، يليها السودان بحوالى ١٦,٤ مليار دولار

= Benefit from Foregin Direct Investment?,» *The Institute for the Study of Labor (IZA)*, Discussion Paper, no. 944 (2003); Beata Smarzynska Javorcik, «Does Foreign Direct Investment Increase the Productivity of Domestic Firm?: In Search of Spillovers through Backward Linkages,» *World Bank Policy Research*, Working Paper, no. 2923 (2002), and Blomström and Kokko, «Multinational Corporations and Spillovers».

وحصة ١٢,١ بالمئة من الإجمالي، فلبنان بحوالى ١٤,٨ مليار دولار وحصة ١٠,٩ بالمئة، ومن ثم مصر بحوالى ١١,١ مليار دولار وحصة ٨,٢ بالمئة، ثم الجزائر بحوالى ٧,٧ مليار دولار وحصة ٥,٧ بالمئة. وشكّلت هذه البلدان الخمسة نحو ٧٤ بالمئة من الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية في هذه الفترة، والذي بلغ نحو ١٣٥,٢ مليار دولار.

وُيعزى تنامي الاستثمارات العربية البينية إلى عدة عوامل جاذبة، منها عوامل داخلية وأخرى خارجية، منها تحسين النظام الإداري بإضافة المزيد من المرونة إلى إطار التشريعات، ومواصلة مشروعات الخصخصة، وإنشاء المدن الاقتصادية المتكاملة مثل مدينة عبد الله الصناعية في المملكة العربية السعودية، والطفرة النفطية جراء الارتفاعات المتلاحقة في الأسعار العالمية للنفط وانعكاس ذلك بوضوح في تزايد قيمة الاستثمارات على نحو غير مسبوق (بلغت ٣٨ مليار دولار)، وتنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية لتبسيط الإجراءات وتسريعها، وتوقيع العديد من الاتفاقيات لتحسين مناخ الاستثمار مثل: اتفاقيات «تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية» في حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، «وتسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية» في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، و«الاتفاقية الاقتصادية الموحدة» و«السوق المشتركة» لمجلس التعاون الخليجي في أواخر عام ٢٠٠٧[٢٤].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعرف إلى العوامل الحاكمة لتدفق الاستثمارات العربية البينية يساعد صانع السياسة الاقتصادية على اتخاذ القرارات الملائمة لتحفيز هذه الاستثمارات. وفي هذا الصدد تبرز دراسةلاباس وأبدومولا[٢٥] التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر العربي البيني بتطبيق نموذج قياسي لقوة الجاذبية (Augmented Gravity Model)، مستخدمة مزيج من البيانات المقطعية التي تضم ١٧ دولة عربية والسلاسل الزمنية للفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٠. وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من حجم السوق وإجمالي التجارة العربية البينية وجودة الإطار المؤسسي وحرية الاستثمار ودرجة القرب الجغرافي وبيئة ممارسة الأعمال، تمارس تأثيراً إيجابياً في تدفقات الاستثمارات البينية.

أما فيما يتعلق بتأثير هذه الاستثمارات، فيمكن استنباط بعض ملامحه بتتبع التوزيع القطاعي لها وفقاً للبيانات المتوفرة، والتي يمكن عرضها في الجدول الرقم (١).

فقد استحوذ قطاع الخدمات على نحو ٨٤ بالمئة من جملة التدفقات الاستثمارية البينية في عام ٢٠٠٥، وانخفضت هذه النسبة إلى نحو ٦٦ بالمئة في عام ٢٠٠٦، وإلى ٤٤ بالمئة في عام ٢٠٠٧، ثم بدأت في الازدياد مرة أخرى، إذ وصلت إلى نحو ٦٢ بالمئة في عام ٢٠٠٨. وقد تركزت الاستثمارات الخدمية في قطاع الاتصالات، والقطاع المصرفي والمالي، والقطاع

(٢٤) التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية.

(٢٥) B. Laabas and W. Abdmoulah, «Determinants of Arab Intraregionl Foreign Direct Investments,» *Arab Planning Institute*, Working Paper, no. 5 (2009).

السياحي (غير أنه لا تتوافر بيانات كافية بشأن هذه القطاعات). ويرجع هذا التحوّل إلى الاستثمارات الخدمية إلى عدة عوامل، منها تزايد نصيب الخدمات في الناتج المحلي لدى كافة البلدان العربية تقريباً، وقابلية معظم الخدمات للتبادل عبر الحدود خاصة في إطار اتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات (الغاتس)، فضلاً عن كونها تتسم بسرعة العائد وارتفاعه.

الجدول الرقم (١)
التوزيع القطاعي للاستثمارات المباشرة العربية البينية
في الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨

السنوات / القطاع	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الصناعة	٢٣٠٥,٤	٣٠٥٢,٢	٨٢٧,٣	٨٣٥٤,٦
الزراعة	٤٤	١٥٨,٤	٤٢١,٣	٨٤٣,١
الخدمات	٣٢٠٩٨,٧	٦٢٢١,٥	٣٢٣٢,٨	١٧٨٤٥,٧
أخرى(*)	٣٥٥٨,٧	٨١٤٣,٦	٢٤٧٠,١	٢٣١٨,٩
إجمالي(**)	٣٨٠٠٦,٨	١٧٥٧٥,٧	٦٩٥١,٥	٢٩٣١٢,٣

(*) غير محددة في المصدر بشكل واضح.

(**) يلاحظ أن هذا الإجمالي يمثل إجمالي بيانات التوزيع القطاعي التي تمكّنت المؤسسة من الحصول عليها من مصادر قطرية.

المصدر: **التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية** (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، أعداد مختلفة).

وأما عن قطاع الصناعة، فقد بلغت نسبة ما تحصل عليه في عام ٢٠٠٥ نحو ٦ بالمئة من **إجمالي** الاستثمارات العربية البينية، ثم تصاعدت إلى أن وصلت إلى ٣٢ بالمئة في عام ٢٠٠٦، إلا أنها شهدت انخفاضاً في عام ٢٠٠٧، إذ سجلت ١٢ بالمئة، ثم أخذت في الارتفاع حتى بلغت نحو ٢٨ بالمئة في عام ٢٠٠٨. وقد كان قطاع الزراعة هو أقل القطاعات نصيباً، إذ كانت أعلى نسبة حصل عليها من **إجمالي** هذه الاستثمارات هي ٦ بالمئة، وذلك في عام ٢٠٠٧، والتي تضاءلت لتصل فقط إلى ٣ بالمئة في عام ٢٠٠٨.

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع العقاري شهد جذباً كبيراً لهذه الاستثمارات بسبب حدوث الطفرة النفطية، إلى جانب ارتفاع الأسعار، ومن ثم العوائد في هذا القطاع. وقد قدرت نسبة الاستثمارات التيتوجهت إلى هذا القطاع بنحو ٣٥ بالمئة من **إجمالي** الاستثمارات العربية ليحتل بذلك المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات، وذلك في عام ٢٠٠٧.

يتضح من العرض السابق أن ثمة تبايناً واضحاً في توزيع الاستثمارات العربية البينية على

قطاعات الهيكل الاقتصادي، إذ تتركز في قطاع الخدمات في حين تنخفض مساهمتها في قطاعات الإنتاج السلعي ممثلة في الزراعة والصناعة. واستناداً إلى ذلك يمكن القول إن استمرار هذا النمط التوزيعي العشوائي يُفقد الاستثمارات المباشرة فاعليتها في بناء قاعدة إنتاجية متنوعة.

هذا ومن منظور تأثير هذه الاستثمارات في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (التقدم الفني)، فإنه يصعب الاعتماد فقط على بيانات التوزيع القطاعي، وإنما يتطلب الأمر التعرف إلى تفاصيل الأنشطة التي تتجه إليها الاستثمارات داخل كل قطاع، وهو ما تعذر الحصول عليه في ضوء قصور البيانات المتاحة. ومع ذلك فبالنظر إلى مستوى هيكل توزيع هذه الاستثمارات داخل قطاع الخدمات، نجد أنها تتركز في قطاعات عالية التكنولوجيا، هي الاتصالات والقطاع المالي (وخاصة المصرفي)، ومن ثم يمكن توقع أن يكون للاستثمارات المباشرة العربية البينية مساهمتها في رفع مستوى التقدم الفني في دول المنطقة العربية.

رابعاً: الإطار التطبيقي

استناداً إلى الإطار النظري الذي سبق توصيفه، فإن الوقوف على طبيعة العلاقة بين الاستثمارات المباشرة العربية البينية والإنتاجية الكلية للعناصر، يتطلب تقدير معدل نمو هذه الإنتاجية، ثم قياس تأثير هذه الاستثمارات فيه، وهو ما سيتم بيانه تباعاً في هذا المبحث.

لقد تمثلت عينة الدراسة تبعاً لما هو متاح من بيانات بتسعة بلدان عربية مضيفة لهذه الاستثمارات في الفترة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٨. وهذه البلدان هي: السعودية، وسورية، والأردن، واليمن، ومصر، وتونس، والجزائر، والمغرب والسودان(٢٦).

وقد اعتمدت الدراسة في منهجيتها على أسلوب الانحدار المدمج، حيث يشير المقطع العرضي إلى البلدان محل العينة والسلاسل الزمنية لسنوات الفترة التي تم فيها حساب قيم المتغيرات المستخدمة.

١ ـ النموذج الأول: تقدير معدل نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج

يتخذ هذا النموذج شكل الصيغة اللوغاريتمية لدالة كوب/ دوغلاس للإنتاج، إذ يتم تقدير الإنتاجية بوصفها بواقي سولو في الإطار المحاسبي النيوكلاسيكي للنمو، وذلك على النحو الآتي:

$$\text{Log } Y_{it} = C + \alpha \text{ Log } K_{it} + B \text{ Log} L_{it} \qquad (1)$$

(٢٦) تمثلت مصادر الحصول على البيانات بكل من: **التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية** (أعداد مختلفة)، و World Development Indicators (CD ROM), and <http://www.govindicators.org>.

حيث إن:

Y_{it} = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة i في الزمن t

K_{it} = عنصر رأس المال، وقد تم التعبير عنه بالتكوين الرأسمالي الإجمالي الحقيقي للدولة i في الزمن t

L_{it} = عنصر العمل، وقد تم التعبير عنه بالقوى العاملة للدولة i في الزمن t

وقد أجرى تعديل على البيانات الخاصة بكل من الناتج والتكوين الرأسمالي، إذ تم تحويل القيم الجارية إلى قيم حقيقية باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين باعتبار أن عام ٢٠٠٠ يمثل سنة الأساس. ويُلاحظ أن القصور في البيانات المتوفرة حال دون استخدام التكوين الرأسمالي الثابت في التعبير عن متغير رأس المال، وأيضاً دون استخدام مكمش الناتج عند التحويل إلى قيم حقيقية.

وقد تم تطبيق طريقة التأثيرات الثابتة على غرار ما اتبعته دراسة أكينلو[٢٧]، التي جاء فيها أن استخدام منهجية المربعات الصغرى يؤدي إلى نتائج مضللة، نظراً إلى الارتباط بين كل من العمل ورأس المال والإنتاجية، بالإضافة إلى أن استخدام المتغيرات المساعدة (IV_1) يصعب تنفيذه، لأنه يتطلب إيجاد متغيرات مساعدة ترتبط بالمتغيرات المستقلة دون أن ترتبط بالبواقي.

وقد أسفرت طريقة التقدير المتبعة عن النتائج الموضحة في الجدول الرقم (٢)، وذلك بعد معالجة مشكلة الارتباط السلسلي بين البواقي باستخدام معامل التصحيح AR (1).

الجدول الرقم (٢)
نتائج النموذج الأول

المتغيرات	المعلمات المقدرة	قيمة t المحسوبة	الاحتمال
Log K_{it}	٠,٢٠٩	٣,٠١٨	٠,٠٠٣٢
Log L_{it}	١,٥٤٧	٤,٦٣٣	٠,٠٠٠٠
AR (1)	٠,٧٣٥	١٤,٧٥٥	٠,٠٠٠٠
R^2	٠,٩٩٠٨		
F	٥٨٥٨,٣		٠,٠٠٠٠
D.W	١,٨		

توضح النتائج ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، إذ تشير القيمة R^2 إلى أن المتغيرات

(٢٧) Akinlo, «Macroeconomic Factors and Total Factor Productivity in Sub-Saharan African Countries».

المستقلة قادرة على تفسير ٩٩ بالمئة من التغيرات التي تحدث في الناتج، فضلاً عن ارتفاع المعنوية الإحصائية للقيمة F. هذا وبالنظر إلى معلمات النموذج، نجد أن تأثير رأس المال جاء معنوياً عند مستوى ١ بالمئة، إذ يؤدي زيادة رأس المال بنسبة واحد بالمئة، إلى زيادة الناتج بنسبة ٠,٢ بالمئة فقط. وأما تأثير العمل فهو معنوياً عند مستوى أقل من واحد بالمئة، إذ يترتب على زيادة العمل بنسبة واحد بالمئة زيادة الناتج بنسبة ١,٥ بالمئة. وعلى ذلك فيمكن القول إن دالة الإنتاج المقدّرة للبلدان العربية في الفترة محل الدراسة تخضع لظاهرة تزايد العائد مع الحجم، إذ إن مجموع الناتج لتغيرات كل من العمل ورأس المال يفوق الواحد الصحيح.

٢ ـ النموذج الثاني: تقدير تأثير الاستثمارات العربية المباشرة البينية في نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج

يتخذ هذا النموذج شكل دالة نصف لوغاريتمية، وهو يهدف إلى قياس تأثير الاستثمارات العربية البينية كأحد المحددات المهمة لهذا النوع من الإنتاجية. كما يتضمن أيضاً عدداً من المتغيرات الحاكمة الأخرى التي تفيد في بحث العلاقة بين الاستثمارات والإنتاجية تبعاً للدراسات السابق عرضها خاصة دراسة كوز، وباراساد، وتيرونيس[٢٨]. ويتمثل هذا النموذج على النحو الآتي:

$$\text{Log } TFP_{it} = C + b_1 ADI_{it} + b_2 TO_{it} + b_3 RQ_{it} + b_4 POP_{it-1} + b_5 TFP_{it-1} \qquad (٢)$$

حيث إن:

TFP_{it} = المتغير التابع يشير إلى معدل نمو الإنتاجية الكلية للعناصر للدولة i في الزمن t، الذي تم تقديره باستخدام النموذج الأول كبواقي.

ADI_{it} = الاستثمارات المباشرة العربية البينية من الناتج المحلي الإجمالي للدولة i في الزمن t. ومن المتوقع أن تكون هناك علاقة طردية بين هذه الاستثمارات ونمو الإنتاجية، أي:

$$\frac{\partial TFP_{it}}{\partial ADI_{it}} > 0$$

TO_{it} = درجة الانفتاح التجاري بين الدولة العربية، وقد تم حسابها باعتبارها مجموع قيمتي الصادرات والواردات البينية مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي للدولة iفي الزمن t. ومن المتوقع أن تكون هناك علاقة طردية بين هذه الدرجة ونمو الإنتاجية، أي أن:

$$\frac{\partial TFP_{it}}{\partial TO_{it}} > 0$$

RQ_{it}= ترتيب الدولة i في الزمن t من حيث مؤشر جودة التنظيم الذي يتراوح بين صفر ـ

(٢٨) Kose, Prasad and Terrones, «Does Openness to International Financial Flows Raise Productivity Growth?».

١٠٠، فكلما اقتربت قيمة هذا المؤشر من المئة دلّ ذلك على ارتفاع مستوى جودة التنظيم في الدولة. ومن المتوقع أن تكون هناك علاقة طردية بين هذا المؤشر ونمو الإنتاجية، أي أن:

$$\frac{\partial TFP_{it}}{\partial RQ_{it}} > 0$$

POP_{it-1}= معدل نمو السكان للدولة i في الزمن t-1، ذلك أنه من المتوقع أن تكون هناك علاقة عكسية بين هذا المتغير والنمو الحالي للإنتاجية، أي أن:

$$\frac{\partial TFP_{it}}{\partial POP_{it-1}} < 0$$

TFP_{it-1} = معدل نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الدولة i في الزمن t-1. ذلك أنه من المتوقع أن تكون هناك علاقة طردية بين نمو الإنتاجية في الفترة السابقة ونموها الحالي. أي أن:

$$\frac{\partial TFP_{it}}{\partial TFP_{it-1}} > 0$$

ويشير الجدول الرقم (٣) إلى نتائج هذا النموذج، التي تم التوصل إليها باستخدام طريقة التأثيرات الثابتة المرجحة.

الجدول الرقم (٣)
نتائج النموذج الثاني

المتغيرات	المعلمات المقدرة	قيمة t المحسوبة	الاحتمال
ADI_{it}	١٤,٨١٢	١,٧٩٣	٠,٠٨٠٣
TO_{it}	٤,٦٢٧	١,٠٨٥	٠,٢٨٤٢
RQ_{it}	٠,٠٥٧	١,٧٨٧	٠,٠٨١٤
POP_{it-1}	٠,٥٣٤ ـ	١,٠٢٥ ـ	٠,٣١١٢
TFP_{it-1}	٤,٩٤٨	٢,٦٤٩	٠,٠١١٤
R^2	٠,٧٤٥		
F	٢٩,٩٦٦		٠,٠٠٠٠
D.W	٢,٤١		

يستدل من النتائج على معنوية النموذج، إذ فسر نحو ٧٥ بالمئة من التغيرات التي تشهدها الإنتاجية الكلية للعناصر، ما يعني ملاءمة النموذج القياسي لبيان العلاقة بين نمو الإنتاجية والمتغيرات الاقتصادية والمؤسسية المستخدمة، خاصة مع ارتفاع المعنوية الإحصائية لقيمة F إلى مستوى أقل من واحد بالمئة. وبالنظر إلى قيمة اختبار دربن ـ واتسون يتضح عدم وجود مشكلة الارتباط السلسلي بين البواقي.

وتشير المعلمات المقدرة في النموذج إلى أن هناك استجابة واضحة من الإنتاجية للتغير الذي يحدث في الاستثمارات العربية البينية، إذ يترتب على زيادة هذه الاستثمارات ارتفاع معدل نمو الإنتاجية، وذلك عند مستوى ثقة يقل طفيفاً عن ٩٥ بالمئة. وتحقق هذه النتيجة فرضية الدراسة، وتتفق مع ما تقول به النظرية الاقتصادية بشأن الوفورات الخارجية التي تمارسها الاستثمارات الوافدة المباشرة بوجه عام على التكنولوجيا، ومن ثم الإنتاجية على النحو السابق بيانه، خاصة مع ما يمكن أن تتسم به هذه الاستثمارات العربية من قدرة أكثر على استيعابها في ظل التقارب النسبي للمستوى التكنولوجي لبلدان المنطقة العربية، وما يعنيه ذلك من انخفاض حجم الفجوة التكنولوجية نسبياً فيما بينها.

كما يلاحظ أيضاً أن مؤشر جودة التنظيم له تأثير موجب ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية يزيد قليلاً على ٥ بالمئة، وهو ما يبرز أهمية تهيئة البيئة المؤسسية لضمان نمو الإنتاجية في البلدان العربية. ويتفق ذلك مع اتجاه الكثير من الدراسات الحديثة نحو تأكيد الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الكفؤة في دعم مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمار والإنتاجية. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى دراسة بيوليو لوكو ومامي آستو ضيوف[٢٩]، التي صدرت حديثاً، إذ تحققت من هذا التأثير الموجب باستخدام تحليل المكوّنات الأساسية لبيانات ٦٢ دولة، من بينها بلدان المغرب العربي ومصر والأردن في الفترة ١٩٧٠ ـ ٢٠٠٥. وفضلاً عن ذلك، فقد أوضحت النتائج أن معدل نمو الإنتاجية في الفترة السابقة يؤثر إيجابياً في معدل نموها الحالي عند مستوى معنوية واحد بالمئة، بما يُعدّ مؤشراً على حدوث التغذية الذاتية لعملية النمو، بوصفها ظاهرة مستمرة. ويتفق ذلك مع ما جاء في نظريات النمو الضمني.

أما عن باقي المتغيرات، فهي لم تحقق علاقات معنوية، ذلك أنه على الرغم من اتفاق إشارات المعلمات الخاصة بكل من درجة الانفتاح التجاري ومعدل نمو السكان مع التوصيف السابق بيانه في الإطار النظري، إلا أن تأثيرهما يفتقد للمعنوية الإحصائية. ويمكن تفسير عدم معنوية معدل نمو السكان إلى أن تأثيره في الإنتاجية الكلية للعناصر ليس مباشراً، وإنما قد يتطلب عوامل أخرى أكثر تفصيلاً لم يتسع نطاق الدراسة لإدخالها، وهي تتعلق بالخصائص العمرية والعلمية والمهارية للسكان وتداعيات ذلك على درجة الكثافة الرأسمالية للعملية الإنتاجية. وأما عن عدم معنوية تأثير درجة الانفتاح التجاري، فيمكن تفسيره بتحليل هيكل التجارة العربية البينية. ذلك أنه فضلاً عن انخفاض حجم التجارة العربية السلعية مقارنة بإجمالي التجارة العربية الخارجية، فإن التركيبة السلعية للتجارة العربية البينية تشير إلى تركزها في سلع منخفضة التكنولوجيا. فتبعاً للبيانات المتوفرة عن عام ٢٠٠٧، فقد احتل قطاع المواد الخام والوقود المعدني المرتبة الأولى بنسبة بلغت ٥٦,٥ بالمئة من إجمالي التجارة العربية البينية، يليه قطاع المصنوعات بنسبة ١٤,٧ بالمئة، ثم الأغذية والمشروبات بنسبة ٩,٦ بالمئة[٣٠].

(٢٩) Boileau Loko and Mame Astou Diouf, «Revisiting Determinants of Productivity Growth: What's New?,» *International Monetary Fund*, Working Paper, no. 225 (2009).

(٣٠) التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية.

خاتمة

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة بالبحث عن مدى مساهمة الاستثمارات المباشرة العربية البينية في نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، باعتبارها تشير إلى مستوى التقدم التكنولوجي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم اتباع منهجية قوامها تكوين إطارين: أحدهما يتعلق بتوصيف أبعاد العلاقة بين الاستثمارات المباشرة وتحليلها عموماً، والإنتاجية اعتماداً على فكر النظرية الاقتصادية ورؤى الدراسات السابقة. وأما الإطار الآخر فيضع العلاقة السابق توصيفها في إطار قابل للقياس. وقد تركز نطاق التطبيق على عينة ضمت تسعة بلدان عربية مضيفة للاستثمارات العربية البينية في الفترة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٨. وقد كشفت هذه المنهجية عن الآتي:

ـ تميل النظرية الاقتصادية إلى تأييد وجود تأثير موجب للاستثمارات المباشرة الوافدة في نمو الإنتاجية، إذ ترى في وجود العديد من القنوات التي يمكن أن ينفذ منها هذا التأثير، حتى يصل إلى إنتاجية الاقتصاد المضيف لها.

ـ من منظور الدراسات السابقة، سواء التي أُجريت على المستوى الكلي باستخدام بيانات الدول أو على المستوى الجزئي باستخدام بيانات الشركات، فإن الحكم على طبيعة العلاقة بين هذه الاستثمارات والإنتاجية يبدو أكثر جدلاً. فبينما تحقق بعضها من أنه تأثير موجب، توصل البعض الآخر إلى أنه سالب. مع ملاحظة أن ثمة انخفاضاً واضحاً في عدد الدراسات التي تناولت هذه العلاقة على مستوى البلدان العربية.

ـ عند تحليل واقع الاستثمارات العربية البينية للاستدلال منها على مدى تأثيرها في بناء قاعدة إنتاجية متنوعة ومتقدمة تكنولوجياً، تبين من ناحية أن النمط التوزيعي لهذه الاستثمارات يشير إلى تركزها في قطاع الخدمات على حساب قطاعات الإنتاج السلعي الزراعي والصناعي، ما يجعلها عاجزة عن القيام بدور فعال في تحقيق تنوع الهيكل الإنتاجي، ويقلل من مردودها الإنمائي فيما يتعلق بالأهداف الأساسية لخطط التنمية، وهي تعميق التصنيع العربي وتوفير أكبر قدر من الأمن الغذائي في الأمد الطويل. وأما من ناحية تأثيرها في المستوى التكنولوجي للإنتاج، فقد تعذر الحكم عليه بشكل دقيق، إذ يتطلب بيانات أكثر تفصيلاً تتعلق بأنواع الأنشطة التي تتجه إليها هذه الاستثمارات داخل كل قطاع. وتبعاً لما توفّر بشأن أنشطة قطاع الخدمات الأكثر جذباً لهذه الاستثمارات، والتي تتمثل في خدمات الاتصالات والخدمات المالية والمصرفية بوصفها تحتاج إلى قدر عالٍ من تكنولوجيا المعلومات، فيمكن القول إن هذه الاستثمارات قد تمارس دوراً في تحفيز التقدم التكنولوجي.

ـ اعتمد الإطار التطبيقي على تحليل الانحدار المدمج بالأسلوب الثابت في تقدير معدل نمو الإنتاجية الكلية للعناصر بواسطة النموذج الأول، ثم في قياس تأثير الاستثمارات العربية البينية في هذا المعدل بواسطة النموذج الثاني، وأسفر عن عدد من النتائج في الفترة محل الدراسة، وتبعاً للعينة المختارة، أهمها:

- خضوع دالة الإنتاج التي تم الاعتماد عليها في تقدير معدل نمو الإنتاجية (كبواقي) لظاهرة تزايد العائد مع الحجم.
- أهمية دور العوامل المؤسسية في رفع مستوى نمو الإنتاجية.
- عدم قدرة التبادل التجاري العربي البيني على القيام بدور واضح في تحفيز الإنتاجية.
- تحقق الفرضية محل الدراسة، إذ تمارس هذه الاستثمارات تأثيراً موجباً ومعنوياً إحصائياً في نمو الإنتاجية.

في ضوء ما تقدم، يتعين على صانعي السياسات الاقتصادية في المنطقة العربية إدراك أهمية الدور الذي يمكن أن تساهم به الاستثمارات المباشرة البينية في دعم النمو التكنولوجي، ومن ثم وضع الآليات التي تضمن تعظيم فرص الاستفادة من هذا الدور، على أن يتم تجسيد هذه الآليات بإجراءات عملية، يتم تنفيذها على نحو تدريجي وبالتوازي في الأجلين المتوسط والطويل، مع ضرورة تقييم نتائج هذا التنفيذ دورياً وفقاً للمستجدات. ويمكن إيجاز أبرز هذه الآليات في الآتي:

أولاً: آلية الاستقطاب، وهي منوطة بتحقيق هدف ضمان تدفق مستمر لهذه الاستثمارات بين بلدان المنطقة العربية، بدلاً من هجرتها إلى الدول الصناعية المتقدمة. وهناك عدد من الإجراءات التي يمكن اعتمادها في هذا الشأن، والتي تنصب أساساً على تحسين بيئة الأعمال والاستثمار مثل توحيد الحوافز والامتيازات الممنوحة لكل من المستثمر العربي والمستثمر الوطني، وإزالة القيود التي تعوق حركة الاستثمارات، وتبسيط الإجراءات الإدارية وتطوير التشريعات المنظمة، وفتح مجالات استثمارية جديدة.

ثانياً: آلية رفع كفاءة التوظيف، وهي منوطة بتحقيق هدف تصحيح المسار التوزيعي لهذه الاستثمارات، وهو ما يستلزم إجراءات، منها توفير قاعدة بيانات كاملة عن فرص الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة، على أن يتم ترتيبها بحسب أولوية الحاجة إلى مشاريع عربية مشتركة تراعي متطلبات تنويع الإنتاج، والاهتمام بالبنية الأساسية اللازمة لتنمية مشروعات الإنتاج الزراعي، حتى تصبح أكثر جذباً للاستثمار، وإقامة شبكة صناعية متطورة ذات روابط أمامية وخلفية فيما بين البلدان العربية بحسب اعتبارات المزايا التنافسية لكل منها.

ثالثاً: آلية تنمية الاستيعاب التكنولوجي، وهي منوطة بتحقيق هدف تعزيز مقدرة الاقتصادات العربية على استيعاب تكنولوجيا هذه الاستثمارات للاستفادة منها من ناحية، مع الحرص على رفع المستوى التكنولوجي لهذه الاستثمارات على نحو مستمر من ناحية أخرى. ومن الإجراءات التي تساعد على تحقيق ذلك زيادة الإنفاق على البحث والتطوير ودعم الابتكارات لتضييق الفجوة التكنولوجية بين الدول المصدرة والمضيفة للاستثمارات، وتحسين البناء المؤسسي والتنظيمي، وتطوير النظام المالي والمصرفي، ورفع كفاءة رأس المال البشري بتطوير النظام التعليمي وتحسين مخرجاته والاهتمام ببرامج التدريب، بالإضافة إلى زيادة مجالات الاحتكاك بين المشروعات العربية والأجنبية لنقل الخبرات الفنية المتطورة ■